

١٢/٢/١٩٨٢؛ السفير، ١٢/٢/١٩٨٢).
وتكاثرت التقارير الصحافية حول أعمال القوات اللبنانية، خاصة، ضد الفلسطينيين في الجنوب. ولقد جاء في تقرير نشرته وكالة فرانس برس، في ٥ شباط (فبراير) ١٩٨٢، «ذكر مسؤول محلي في أجهزة الأمن الكاثوليكية لوكالة فرانس برس أن القوات اللبنانية أصدرت أمرا إلى جميع الفلسطينيين الذين يعيشون في صيدا وضواحيها بمغادرة منازلهم للاقامة في مخيم عين الحلوة. اضاف هذا المسؤول، واسمه ابراهيم، أن هذا القرار اتخذته قائد القوات اللبنانية في منطقة صيدا يوم ٤ كانون الثاني (يناير) الماضي، وأنه حتى الآن طرد نصف الفلسطينيين الذين يعيشون في منطقة صيدا ويتراوح عددهم بين ثلاثة آلاف وأربعة آلاف فلسطيني» (السفير، ١٢/٢/١٩٨٢). ولقد أكد مسؤول اللجنة الفرعية للصليب الأحمر الدولي في صيدا مسؤولية قوات الاحتلال عما يرتكب ضد الفلسطينيين في الجنوب، قائلا: «لا يمكن عمل أي شيء في صيدا بدون موافقة الاسرائيليين، الذين لم يفعلوا شيئا لوقف عملية التخريف مخالفين، بذلك، اتفاقية جنيف الرابعة حول حماية القوات المحتلة لسكان المدنيين» (المصدر نفسه). ونتيجة هذه الجرائم، المضافة إلى أعمال القمع الاسرائيلية، يعيش سكان المناطق اللبنانية المحتلة في جو من الاختناق والاضطهاد، يزيد سوءا يوما بعد يوم.

جدول بالممارسات القمعية لسوات الاحتلال في المناطق اللبنانية

١٢/٢/١٩٨٢: مدهمة منزل فارس فايق، أحد المسؤولين عن الحزب التقدمي الاشتراكي، في منطقة راشيا، واعتقاله لمدة أسبوع.
١٢/٢/١٩٨٢: اعتقال عفيف شعيب، العضو في الدفاع المدني، في النبطية، من منزله في بلدة الشرقية.
١٢/٢/١٩٨٢: مدهمة احياء صيدا القديمة واعتقال العديد. شاركت قوة تابعة لسعد حداد في هذه العملية القمعية.
١٢/٢/١٩٨٢: قوة من جماعة حداد تدهم منطقة النبطية وتعتقل خمسة مواطنين.
١٢/٢/١٩٨٢: مدهمة عدد من المنازل في

في الفترة التي يغطيها هذا التقرير (من ١٢/٢/١٩٨٢ إلى ١٠/٢/١٩٨٢)، يظهر استعمال كافة الاساليب من مدهمات، وحظر تجول، ومحاصرات، واعتقالات جماعية وعشوائية، الخ... التي اشتهرت بها قوات الاحتلال في ممارساتها ضد سكان الاراضي الفلسطينية المحتلة العام ١٩٦٧. وتجدر الاشارة إلى أن الاغتيالات التي ارتكبت في المناطق اللبنانية المحتلة ضد الفلسطينيين خاصة، وضد الوطنيين اللبنانيين، لم تدخل في هذا السجل المخصص للأعمال التي نفذتها قوات الاحتلال علنا ومباشرة. ولكن، هذا لا يعني أن سلطات الاحتلال غير مسؤولة عنها مباشرة حتى ولو كانت اليد المنفذة من جماعات سعد حداد، أو الحرس الوطني، أو القوات اللبنانية، التي جددت نشاطها في المناطق المحتلة مع دخول قوات الاحتلال إليها؛ فجميع هذه الفئات تقع تحت سيطرة الاحتلال، فمثلا، لا يمكن التصديق أن السيارات العسكرية التي تستطيع لفترات طويلة التجول في شوارع مدينة صيدا وضواحيها، وهي تأسر عبر مكبرات الصوت جميع الفلسطينيين التوجه نحو مخيم عين الحلوة، تتجول من دون معرفة سلطات الاحتلال أو بالرغم عنها لأنها غير قادرة، على ردها. وأن تكرار أحداث الاغتيالات يشكل دليلا قطعيا على أنها تدخل ضمن عمل جماعي ومنظم، يخدم سياسة التهجير الاسرائيلية للفلسطينيين الجنوب. ولندكر أن الاغتيالات اثار تعلق وكالة والاونرواه التي أصدرت في ١١ شباط (فبراير) ١٩٨٢، بيانا في ليبيا جاء فيه أن خمس عشرة جثة، معظمها للاجئين الفلسطينيين، عثر عليها بالقرب من مخيم اللاجئين في صيدا في جنوب لبنان خلال الاسبوعين الماضيين ومن بينها ثلاث جثث متفرقة وجثة مقطعة لفتى، وإن أحد الضحايا هو من سكان مخيم برج الشمالي قرب صور. وأضاف البيان، أن هناك عمليات تهجير بالقوة للفلسطينيين من القرى القريبة من صيدا إلى داخل المخيمات، وأشار إلى أن ٦٠ عائلة فلسطينية تقيم في العروسية وغيرها من القرى قرب صيدا تلقت انذارات من الميليشيات المسيحية في (يومي ٩ و ١٠ شباط (فبراير) ١٩٨٢) بإخلاء المنطقة خلال ٢٤ ساعة والتوجه إلى مخيمي عين الحلوة والرشيدية (النهار،